

يرى أنصار النظرية العقلية أن الإنسان و بصفته يتميز بالعقل و الحرية فإنه مسؤول عن جميع أفعاله خيرا و شرها و عليه كان له الثواب إن فعل خيرا و كان له العقاب إن فعل شرا و يمثل هذا الإتجاه العديد من الفلاسفة من أمثال أفلاطون، وهذا ما يذهب إليه الفيلسوف اليوناني أفلاطون الذي يرى أن الجزاء له غرض أخلاقي كالتكفير عن الذنوب و تطهير النفس من الدنس الذي لحق بها ، و ينبغي أن يتساوى مع حجم الجريمة المقترفة إنصافا للعدالة و التزاما بمبدأ القصاص فالمجرم حر يتصرف بإرادة و بإمكانه الامتناع عن الفعل السيئ و هو كائن عاقل يميز بين الخير و الشر ويعي أن الفعل الذي يقدم عليه جريمة يعاقب عليها القانون فهو مسؤول مسؤولية فردية و هكذا يكون العقاب مشروعا حيث أصبح حقا من حقوقه و لا بد من إنصافه يقول في هذا "إن الله بريء و البشر مسؤولون عن اختيارهم الحر" و نفس المبدأ نجده عند فرقة المعتزلة حيث يعتبرون الإنسان خالق لأفعاله خيرة كانت أم شريرة يستحق الثواب إذا أحسن و أصاب و يستحق العقاب إذا أساء الاختيار حيث يقول أحد أنصارها: "إن الإنسان يخلق أفعاله بحرية لأنه بعقله يميز بين الخير و الشر فهو مخير لا مجبر فهو مكلف مسؤول" ودليلهم من القرآن قوله تعالى : "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره و من يعمل مثقال ذرة شرا يره" وهو أيضا ما يذهب إليه الفيلسوف الألماني كانط الذي يرى أن الشرير يختار فعله السيئ بمحض إرادته بعيدا عن تأثير الأسباب و البواعث و عليه فإن الجزاء حق من حقوق الجاني لا ينبغي إسقاطه احتراماً لإنسانيته أما إنصاف العدالة فتعني الحرص على المساواة أمام القانون إذ لا ينبغي النظر إلى الفاعل و من يكون ؟ وما هي ظروفه؟ ثم المساواة بين الجرم و العقوبة إذ لا ينبغي أن يكون الجزاء أكثر أو أقل من الفعل، وفي جميع الأحوال لا محل للبواعث و الأسباب حيث يقول: "إن الشرير يختار فعله بإرادته بعيدا عن تأثير الأسباب و البواعث فهو بحريته مسؤول" و الغرض من الجزاء هو تربية للمجرم ليراجع تصرفاته السيئة و يتجه نحو مستقبل أفضل. وهذا ما يذهب إليه مواطنه الفيلسوف الألماني الذي يقول " إن إرادة الفرد متضمنة في تصرف المجرم و باعتبار العقوبة جزءا من حقه ففي ذلك تشريف للمجرم من حيث هو كائن عاقل". وهذا ما يذهب إليه أيضا الفيلسوف الفرنسي مالبرنش الذي يرى أن المسؤولية مرتبطة اشد الارتباط بالقانون الأخلاقي نفسه وهو على حد تعبيره الذي لا يجوز انتهاكه و نقضه لا من طرف العقول ولا من طرف الاله نفسه، وفي هذا المعنى يقول: "أن الذي يريد من الله أن لا يعاقب الجوراء ادمان الخمر لا يحب الله" و يقول أيضا: "إن جزاء الإستحقاق و عقوبة الخطيئة يقتضيها النظام الضروري للعدل" النقد: لقد بالغ أنصار المذهب العقلي في تحميلهم المجرم كامل المسؤولية عن أفعاله و يعتبره حر في جميع تصرفاته ، و ينظرون الى الجريمة فقط متجاهلين ظروف المجرم و أحواله النفسية و الاجتماعية التي يمكن أن تدفعه الى ارتكاب الجريمة و على هذا الاساس فان العقاب وحده قد لا يحد من انتشار الجريمة بل العكس سيولد روح الانتقام و الضغينة. الموقف الثاني: النظرية الوضعية "الظروف المحيطة بالمجرم هي التي تحدد عقابه من مسامحته يرى أنصار هذا الموقف وبما أن الجزاء له هدف اجتماعي كالإصلاح و التربية من أجل وقاية المجتمع من الجريمة ، سغموند فرويد حيث يرجع العالم الإيطالي لا مبروز السلوك الإجرامي الى الحتمية الفيزيولوجية و أسباب وراثية ، فالمجرم له استعداد طبيعي للجرام ؛ يرث دوافع الجريمة المتمثلة في بعض الخصائص الجسمية غير عادية كظهور نتوءات في الجمجمة وجحوظ العينين و غيرها فتجعله متوحشا منذ البداية لا يمثل للقانون فيقع فريسة للجريمة و المجرمون خمسة أنواع ثلاثة منهم حالات خطيرة ينبغي استئصالهم من المجتمع كحل وقائي و هم مجرمون بالفطرة و مجرمون بالجنون و مجرمون بالعادة ، أما المجرمين بالعاطفة أو بالصدفة يمكن اصلاحهم و اعاده دمجهم في المجتمع. وهذا ما يذهب إليه مواطنه العالم الإيطالي انريكو فيري حيث يرجع الإجرام إلى الحتمية الاجتماعية فالسلوك الاجرامي يعود إلى أسباب اجتماعية بحتة لأن الفرد يتأثر ببيئته و يتصرف تبعا للجماعة التي ينتمي اليها يقول " أن الجريمة ثمرة حتمية لظروف اجتماعية و تربوية خاصة" فانتشار الفقر و البطالة و التشرد و التفاوت الطبقي الرهيب يدفع بالافراد الى الانحراف عن القانون بغية تأمين لقمة العيش أو الكسب المزيّد من الثروة على حساب الآخرين ، و عليه لا يمكن معالجة مشكلة الاجرام الا باصلاح الاوضاع الاجتماعية كازالة الفوارق و توفير مناصب شغل و غيرها من الحلول الوقائية. وهذا ما نجده عند أنصار المدرسة السلوكية فالسلوك الاجرامي في نظر مدرسة فرويد راجع إلى الحتمية النفسية و له دوافع لاشعورية فهو مرتبط بالرغبات المكبوتة و النزوات الخفية و ما عاشه الفرد في حياته الماضية مثلا عندما يفقد الطفل عطف و حنان والديه تتولد بداخله ميول عدوانية، كذلك السارق انما يهدف من وراء فعله الى استرجاع ما سلب منه في طفولته و عليه ينبغي التعامل مع المجرمين كمرضى يجب معالجتهم بالتحليل النفسي. النقد: ان إلغاء دور العقل و الارادة في الفعل الإجرامي لا يقي المجتمع من الجريمة ، بل العكس سيدفع الى انتشار الجريمة أكثر كونه يرفع المسؤولية عن المجرم ، بحجة الأسباب النفسية اللاشعورية التي لا يزال الجدل قائم حولها أو تردي الاوضاع الاجتماعية ؛